Co-funded by the European Union

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Better Migration Management
Horn of Africa

برنامج تحسين إدارة الهجرة في القرن الأفريقي

Better Migration Management
Horn of Africa

Project name	Better Migration Management Programme
Partner Countries	Djibouti, Ethiopia, Eritrea, Kenya, Somalia, South Sudan, Sudan, and Uganda
Volume	EUR 81 mio. (EUR 70 mio. EUTF/EUR 11 mio. BMZ)
Duration	April 2016 to September 2022
Implementing Partners	British Council, CIVIPOL, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, International Organization for Migration (IOM), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Expertise France and the Italian Department of Public Security were also implementing partners in phase I. GIZ heads the implementing partnership.

السياق العام

إن بلدان منطقة القرن الأفريقي هي أهم مناطق المنشأ والعبور والمقصد للاجئين والمهاجرين من تلك الأقاليم، وهم أشخاص تركوا ديارهم لأسباب مختلفة. تقدر مفوضية شؤون اللاجئين عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والنازحين داخلياً بنحو 15 مليون شخص، منهم 5.7 مليون مهاجر) الأمم المتحدة (2021 ،. و(وفقا للمنظمة الدولية للهجرة (2021 فإن 51 في المائة من المهاجرين ينتقلون داخل المنطقة، يليهم نحو 36 في المائة من المهاجرين الذين يسافرون إلى دول الخليج عبر الطريق الشرقي. ويستخدم آخرون الطريق الجنوبي المتجه إلى جنوب أفريقيا أو الطريق الشمالي إلى المنطقة المغاربية وأوروبا. وغالباً ما تكون الهجرة بسبب الضرورة، ويسافر الكثير منهم بصورة غير منتظمة، أي بدون تأشيرة أو أوراق صالحة. وهذا يضطرهم إلى الحصول على دعم المهربين لتسهيل رحلتهم، مما يعرضهم لمخاطر هائلة. وهم يشكلون أهدافا سهلة للشبكات الإجرامية والمتاجرين بالبشر الذين يستغلون البشر من أجل الربح، نسبة لوضعهم وهشاشة موقفهم. ويقدر حجم صناعة الاتجار بالبشر ب 150 مليار دولار أمريكي، وهي أحد أسرع الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود في القرن الحادي والعشرين (منظمة العمل الدولية 2018).

الهجرة ظاهرة عالمية قديمة جدا، ولكن الافتقار إلى السياسات الداعمة الملائمة للهجرة، والتشريعات، والهياكل الأساسية، والتعاون الإقليمي والحدودي، والمعرفة الملمة بكل ما يتعلق بها، لا يزال يعوق الجهود التي تبذلها البلدان الشريكة لإدارة الهجرة الآمنة والقانونية، ومكافحة التهريب والاتجار، وتوفير الدعم والحماية اللازمين لضحايا الاتجار والمهاجرين الضعفاء.

Implemented by

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH · BRITISH COUNCIL · CIVIPOL CONSEIL · IOM UN MIGRATION · UNODC United Nations Office on Drugs and Crime

نهج برنامج تحسين إدارة الهجرة وأنشطته

يهدف برنامج إدارة تحسين الهجرة لتمكين السلطات والمؤسسات الوطنية من تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والتصدي بفعالية للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين داخل وخارج منطقة القرن الأفريقي، وذلك بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان. وتُنفَّذ الأنشطة في ثلاثة عناصر مترابطة: إدارة الهجرة، والمؤسسات الفعالة للتصدي للاتجار والتهريب، وحماية المهاجرين الضعفاء. واستنادا إلى نتائج المرحلة الأولى من البرنامج، تركز المرحلة الثانية على تعزيز نهج إقليمي وكلي لإدارة الهجرة وعلى ضمان استدامة هذا النهج حتى بعد انقضاء فترة البرنامج.

المؤتمرات الإقليمية حول الهجرة تعزز التبادل والتعاون بين الدول.
©GIZ/مولوقيتا جيبركيداني

إدارة الهجرة

يساهم برنامج تحسين إدارة الهجرة في إدارة الهجرة الإقليمية بالتنسيق الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي. ويدعم أيضا الحكومات الوطنية في وضع وتحسين السياسات والأطر الوطنية للهجرة لإدارة الهجرة. ويواصل البرنامج دعم معهد كينيا لدراسات الهجرة، الذي أنشئ في نيروبي، كمركز إقليمي متميز في دراسات الهجرة، مستهدفا المسؤولين من الإدارات الحكومية ذات الصلة بالهجرة في المنطقة. منذ مايو 2019، تم إكمال دورتين تدريبيتين تم تصميمهما لتحسين قدرة حوالي 50 طالبًا / موظفًا حكوميًا من إثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا في مجال الهجرة وإدارة الحدود.

ويعزز البرنامج التعاون عبر الحدود في وضع حلول وهياكل وإجراءات مشتركة مثل إدخال هجرة العمالة إلى السودان بصورة قانونية ومحمية، فضلا عن اتخاذ تدابير مشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة الحدودية بين الصومال وجيبوتي. وكما أثبتت التجربة أن هناك حوجه إلى أطر عابرة للحدود، يعمل البرنامج على وضع نموذج لاتفاقيات العمل الثنائية بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ومجتمع شرق أفريقيا.

بدعم الهيئات المشتركة بين المؤسسات في إدارة الهجرة على الصعيدين الوطني والمحلي، يعزز البرنامج عمل الحكومات الوطنية. ويدعم أيضا آليات التنسيق الوطنية، وهي فرق عمل تضم ممثلين من جميع الوزارات ذات الصلة (العدل، والداخلية، والصحة، والتعليم، والعمل، والخدمات الاجتماعية، وما إلى ذلك)، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية. وتتناول فرق العمل جميع المسائل المتعلقة بالهجرة من أجل وضع وتقييم وتنسيق التدابير المناسبة على الصعيدين الوطني والمحلي. وتزيد هذه الآليات من التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وهو شرط أساسي لنجاح إصلاح مؤسسات سيادة القانون، وتمكينها من مكافحة الاتجار بالبشر، وإنشاء هياكل مستدامة للحماية والدعم للمهاجرين المستضعفين وضحايا الاتجار بالبشر. تم إنشا أو إعادة تفعيل هذه الاليات في المرحلة الأولى من البرنامج في جميع البلدان باستثناء أوغندا، حيث سيتم إنشاءها في المرحلة الثانية الجارية. ويدعم البرنامج هذه الآليات الوطنية من أجل وضع خطط عمل واستراتيجيات، وجمع البيانات لتحليل اتجاهات الهجرة والاستجابات اللازمة، فضلاً عن تحديد (وتلبية) الاحتياجات التدريبية.

ويساعد البرنامج أيضا الحكومات في وضع تشريعات وسياسات وطنية بشأن الهجرة بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويقدم الدعم بوجه خاص إلى التشريعات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وكذلك لتنظيم قطاع التوظيف الأجنبي، ولا سيما في إثيوبيا وأوغندا. ويهدف هذا الأخير إلى منع الشركات من توظيف أشخاص في وظائف غير مستقرة أو استغلالية في الخارج، خاصة في دول الخليج. ووفقا للجمعية الأوغندية لوكالات التوظيف الخارجية، يعمل 165.000 أوغندي في الشرق الأوسط. وكثيرا ما يتم تجنيدهم في ظل شروط تعاقدية غامضة يمكن أن تشجع على إساءة المعاملة في وقت لاحق من قبل المتاجرين بالبشر، وكثيرا ما تؤدي إلى إجبارهم على القيام بأعمال ضد رغبتهم.

مؤسسات فعالة للتصدي للاتجار بالبشر وتهريبهم

يعمل البرنامج على تحسين فعالية المؤسسات التي تنفذ سياسات وتشريعات الهجرة. ويهدف إلى زيادة جودة التعاون الوطني والتعاون عبر الحدود بين الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون والقضاء وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بالتنسيق مع المبادرات الإقليمية القائمة وتمشياً مع الالتزامات والمعايير الدولية. ويشمل هذا البرنامج وضع وتنفيذ مناهج دراسية للجامعات وغيرها من مؤسسات التدريب على إنفاذ القانون، وإنتاج مواد تدريبية، وتصميم دورات تدريبية لأجهزة إنفاذ القانون لتحسين نوعية التحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريبهم وملاحقة مرتكبيها. وسيتم أيضا سن أو تبني إجراءات موحدة لتعزيز التعاون بين الشرطة والنيابة العامة.

ويركز البرنامج أيضا على رفع قدرات المستجيبين الأوائل من الشرطة ومنظمات المجتمع المدني وسلطات الحدود ودوائر الهجرة على تحديد ضحايا الاتجار والمهاجرين الضعفاء والمهربين وإحالتهم إلى خدمات الحماية والمساعدة ذات الصلة. هذا من شأنه أن يسهل التنسيق الوثيق بين المستجيبين الأوائل ومقدمي الخدمات من الدولة

تمت مراجعة الأطر القانونية الوطنية فيما يتعلق بالوقاية والمقاضاة والحماية.
©GIZ/جويل بي بي

أو الجهات غير الحكومية مثل (الأخصائيين الاجتماعيين، وموظفي حماية الطفل، والمنازل الآمنة للنساء) لضمان سلامة الضحايا منذ المراحل الأولى للتحقيق وحتى نهاية المحاكمة. وتتلقى سلطات الحدود ودوائر الهجرة تدريب على الإدارة المتكاملة للحدود لتيسير الهجرة الآمنة والقانونية. ويدعم البرنامج هيئات التنسيق والمجموعات والمبادرات عبر الحدود بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة في تعزيز إدارة الهجرة بإتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وفي التصدي للتحديات التي تواجهها في منطقتها، على سبيل المثال بعض الحالات التي يترك فيها المهاجرون عالقون في الحدود المغلقة.

وعلاوة على ذلك، يدعم البرنامج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات الرقابة المكلفة بها في تنفيذ ولايتها المتمثلة في رصد انتهاكات حقوق الإنسان أو غيرها من أنواع الاستغلال التي يتعرض لها ضحايا الاتجار والمهاجرون المستضعفون والإبلاغ عنها ومعالجتها ومتابعتها. ويتلقى أعضاء مؤسسات حقوق الإنسان تدريباً بشأن حقوق المهاجرين وعلى آليات تقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على النساء والفتيان والفتيات.

ويشمل النهج الإقليمي والقائم على حقوق الإنسان في المنظمة خططاً لإنشاء منبر للمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الوكالات الحكومية ذات الصلة من القرن الأفريقي. يعمل البرنامج على تعزيز التعاون على رصد انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين والإبلاغ عنها وتبادل المعلومات عنها ووضع استراتيجيات للتدخل بشأنها. وهذا من شأنه أن يزيد من فهم طبيعة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المهاجرين، وسيحسن التعاون لتوفير تدخلات مستدامة على الصعيد الإقليمي تتناول قضايا الهجرة وحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك ، يسر البرنامج مشاركة مؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني من القرن الأفريقي في العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) ، حيث تمت دعوتهم لأول مرة في أغسطس 2021.

يزيد البرنامج من الوصول إلى المعلومات والخدمات للمهاجرين الضعفاء وضحايا الاتجار. ©GIZ/عمر سعد

حماية

ويعمل برنامج تحسين إدارة الهجرة على تجويد المساعدة والحماية لضحايا الاتجار والمهاجرين الضعفاء على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. ويواصل البرنامج دعم المنتدى الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الهجرة الآمنة والعادلة، الذي يضم نحو 40 منظمة من منظمات المجتمع المدني من البلدان الشريكة. وعلى الصعيد الوطني، يتم دعم شبكات منظمات المجتمع المدني بهدف زيادة التعاون فيما بينها وتعزيز دورها في إطار آليات الإحالة. ويدعم البرنامج ايضا إنشاء شبكات من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، ووكالات إنفاذ القانون، ومقدمي الخدمات، ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ آليات الإحالة لضحايا الاتجار والمهاجرين الضعفاء، التي تهدف إلى إحالتهم إلى مرافق وخدمات الحماية. بالإضافة لذلك، يدرب البرنامج الجهات المعنية على إحالة المهاجرين وتساعد في وضع وتنفيذ اجراءات موحدة. وهي توفر المعدات، وتجود من تقديم الخدمات مثل الرعاية الطبية والنفسية، وحماية الطفل، والملاجئ. وسيدعم البرنامج استحداث آليات منهجية لمنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات لتقديم توصيات إلى واضعي السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني بشأن الثغرات المحددة والخطيرة في ملف الحماية والمساعدة في المنطقة.

في المرحلة الأولى، قام البرنامج بفحص ورسم خرائط الخدمات الأساسية لضحايا الاتجار والمهاجرين الضعفاء التي يقدمها أكثر من 300 من مقدمي الخدمات في جميع أنحاء إثيوبيا وكينيا ومنطقة أرض الصومال والسودان وجيبوتي. وفي المرحلة الثانية، ستسفر هذه المعلومات عن إنشاء منصة إلكترونية تمكن ضحايا الإتجار ، المهاجرين و المهاجرين المحتملين من استخدامها لإيجاد الخدمات المناسبة. يزيد البرنامج من الوصول إلى المعلومات المتاحة عبر قنوات مختلفة. و يساعد المجتمعات والحكومات وأصحاب المصلحة غير الحكوميين في تطوير استراتيجيات اتصال مستنيرة تعكس احتياجات وتطلعات المهاجرين والمهاجرين المحتملين مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب والفتيات.

كما يدعم برنامج تحسين إدارة الهجرة الحلول المستدامة لضحايا الاتجار والمهاجرين المعرضين للخطر في البلدان المضيفة. مستهدفا المهاجرين الذين قد يعلقوا في منازل آمنة أو ملاجئ أخرى مع عدم وجود احتمال للعودة إلى بلدانهم الأصلية. يشرك البرنامج الجهات الفاعلة ذات الصلة من القطاع الخاص ، والعام ، والمجتمع المدني في حوارات أصحاب المصلحة المتعددين على مستوى المجتمع لتحديد فرص كسب العيش. وهذا يشمل برامج كسب العيش الأخرى الممولة من الاتحاد الأوروبي والممولة ثنائياً ، فضلاً عن المبادرات الاقتصادية الأخرى.

الخلفية

في عام 2016، أنشأ الاتحاد الأوروبي وجمهورية ألمانيا الاتحادية برنامج تحسين إدارة الهجرة من أجل الاستجابة للاحتياجات التي حددتها الدول الأفريقية -أعضاء عملية الخرطوم. وهذه العملية هي حوار إقليمي للتعاون بشأن الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبلدان المنشأ والعبور والمقصد في منطقة القرن الأفريقي الأوسع نطاقا، مع التركيز في البداية على التصدي للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. تنفذ أنشطة تحسين إدارة الهجرة بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ووفقاً لأطر العمل العالمية والإقليمية مثل أهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وإطار سياسات الهجرة للاتحاد الأفريقي في أفريقيا، وإطار سياسة الهجرة الإقليمية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وعلاوة على ذلك، تركز إدارة الأشغال العامة على التعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين والوطنيين للربط مع المشاريع والمبادرات الأخرى الممولة من الاتحاد الأوروبي والممولة ثنائيا.

نتائج برنامج تحسين إدارة الهجرة (أبريل ٢٠١٦ - سبتمبر ٢٠٢١)

تم دعم ١٨٤٠٨ ممثل من وزارات الدولة لتحسين الإدارة المنسقة للهجرة وتعزيز سياسات الهجرة الوطنية والتشريعات والتعاون عبر الحدود.

تم تنفيذ ٣٩١ منشط لبناء القدرات لـ ٨٠٠٤ من الافراد العاملين بالجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مجال التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر، والإدارة المتكاملة للحدود، وإحالة المهاجرين إلى الخدمات.

شارك ٥١٤١ ممثلا من الافراد العاملين بالجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في أنشطة لتحسين الخدمات ووصول المعلومات للمهاجرين الضعفاء وضحايا الاتجار.

تم الوصول إلى٢١,٤ مليون شخص من خلال أنشطة التوعية العامة بشأن الاتجار بالبشر وحقوق المهاجرين.

لقى ١٨٢٠٠ مهاجراً ضعيفاً المساعدة مباشرة من خلال المأوي والخدمات الأساسية والدعم الطبي (المرحلة الأولى فقط).

ويدعم البرنامج أيضا منظمات المجتمع المدني في نشر التوعية بكل ما يتعلق بقضايا الإتجار بالبشر. © GIZ/ جوانا بوغل

Published by Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

Registered offices Bonn and Eschborn, Germany

Project Better Migration Management Programme
Rue de la Charité 33 / Liefdadigheidsstraat 33
1210 Bruxelles/Brussels
Belgique/België

Contact Sabine Wenz, Programme Director
E-mail: sabine.wenz@giz.de
Phase II EUTF website
Phase I EUTF
GIZ website

Design/Layout GIZ/Ira Olaleye

Photo credits GIZ

The programme is co-funded by the European Union and the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ). Its content is the sole responsibility of GIZ and does not necessarily reflect the views of the EU and BMZ.

As at February 2022, Brussels